

منصور عباس الإخواني
الأكثر وضوحاعدلي صادق
كاتب وسياسي
فلسطيني

حمل منصور عباس، العربي الفلسطيني، عضو الكنيست، تراث جماعة "الإخوان" التي انتمى إليها مبكرا والتحق بحكومة نفتالي بينيت، الصهيونية المتطرفة وشديدة العداء لشعبه. وفي أولى المفارقات، أن الكثيرين استهجنوا على الرجل خطوته، وكان ما فعله جديد على "الإخوان" من حيث المضمون أو أن التحاقه بحكومة بينيت، هو الذي فض عذرية الظهارة السياسية للجماعة، ذلك علما وأن هذه الجماعة منذ تأسيسها، لم تتحالف إلا مع أحزاب وقوى وشخصيات ودول، إما أنها موالبة حتى العظم لبريطانيا الاستعمارية أو أنها معادية للنخب الساعية إلى الاستقلال الوطني.

ففي مصر تحالفا، كان تحالفا مع الذين وصفوا في الأدبيات السياسية بأحزاب الأقلية، التي استعانت بهم بريطانيا لتأمين موالاة الحكومات المصرية المتعاقبة. وبعد تأسيس الجمهورية في مصر، تحالفت الجماعة مع أنظمة عربية متحالفة مع البريطانيين. وكل هذا، من حيث المضمون، لا ينم عن عداء جزري لإسرائيل، لأن من يحالفون أصدقاءها الذين ساعدوا على قيامها، ويخاصمون دعاة التصدي لها، لن يكونوا بأي مقياس ذوي موقف جزري ضدي من إسرائيل، ولا معنى للأخذ بجديتها فتوهمات الجماعة بشأن القضية الفلسطينية، لأن الخطابية غير محظورة عليها، ولو أن الغرب يرى خطرا من الخطابية ومن وسائل التحشيد الحزبية ولغتها، لكان قد بادر إلى قطع رأس من يرعدون من فوق المنابر.

كان استغراب واستهجان الكثيرين من خطوة منصور عباس، عرضيا ومقطوعا عن سياق قديم - جديد، ومتجاوزا لحقائق التاريخ المعاصر. منصور عباس هو نائب رئيس "الشق الجنوبي" مما يسمى "الحركة الإسلامية" في إسرائيل، وهي محسوبة على جماعة "الإخوان" وتعد أحد شقي الحلقة الإسرائيلية من الجماعة. والشقان اقتصر خطابهما أصلا، على الجوانب المطلوبة وتاثير الهوية الثقافية للمواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل. وعندما يتحدث منصور عباس عن أسباب ومغزى التحاقه بالحكومة الإسرائيلية المتطرفة، فإنه يُعَلِّق خطوته على أساس هذه الأهداف، وبالتالي يكون، موضوعيا، لم يخرج، من جهة، عن السياق السياسي للجماعة منذ تأسيسها، ومن جهة أخرى لا يزيد ولا ينقص من أهداف "الإخوان" ومؤسسها حسن البنا، الذي استهل التأسيس بإطلاق اسم "جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" بالمعنى الاجتماعي.

نحن هنا، بالطبع، لا نبرّر للرجل، لكننا نتقصّ أصل الإثم السياسي في خطوته. فمنصور واجه احتجاجات العرب الفلسطينيين، بالإفصاح عن المتغنى الذي يقع في نطاق عمل حزبه الإسلامي وتحت سقفه. فأعلن عن التوصل إلى تفاهات وصفها بكونها "هامة وضرورية للجماعة العربية داخل إسرائيل لاسيما في منطقة النقب التي يعاني سكانها العرب فيها تهديدا كبيرا من قبل سلطات الدولة العبرية، مقارنة باليهود". وقد أعلن صراحة عن استعداده للتفاوض مع الأحزاب الإسرائيلية الكبيرة، بذريعة إيجاد حلول لمشاكل العرب الكبيرة

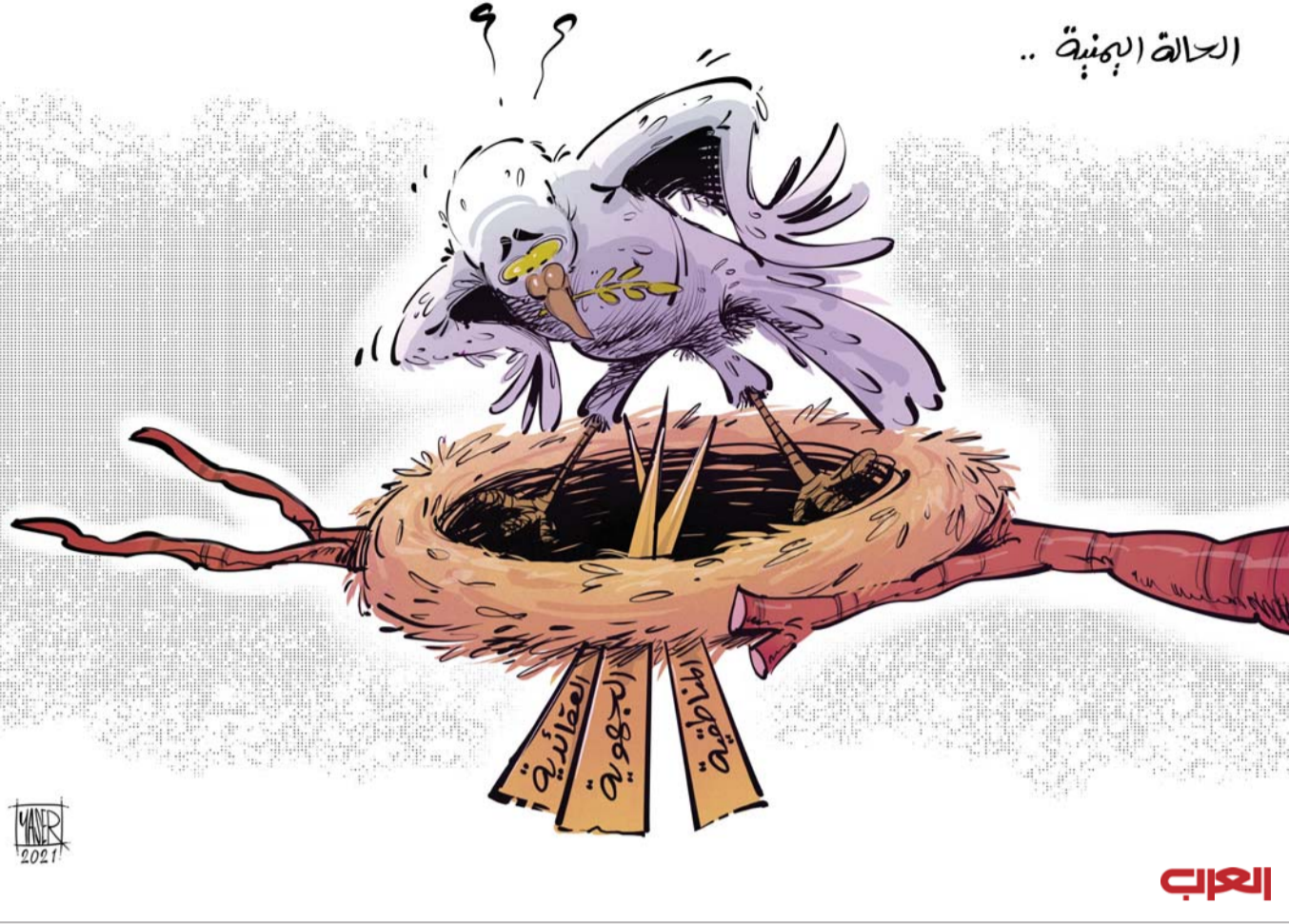
كان طبيب الأسنان منصور عباس قد التحق بما يسمى "الحركة الإسلامية" في إسرائيل التي تأسست في العام 1971 وعندما انشقت هذه الحركة إلى شطرين في العام 1996، نشأت ظاهرة الإخوانيين المستعدين للعمل داخل المؤسسات السياسية الإسرائيلية، في مرحلة تطرفها غير المسبوقة في تاريخ الدولة. وكان سبب نشأة هذه الظاهرة، الخلاف على مشاركة أحد مؤسسيها، وهو عبدالله نمر درويش، في انتخابات "الكنيست"، إذ رفض الشق الشمالي بزعامته راشد صلاح مثل هذه المشاركة، وأيدها الشق الجنوبي بزعامته حماد أبودعاب، وحل منصور عباس في موقع نائب رئيس الحركة الذي لم ير هو وشيخه غضاضة في المشاركة. وحتى ذلك الوقت لم تكن المشاركة تعني الاندماج مع أقصى اليمين الإسرائيلي المعادي حتى النخاع للعرب، ديانة وثقافة وجنسا.

وعندما يكون اندماج طيف سياسي كان الانتماء الإخواني هو أصل وعلّة تشكيله مع طرف موصوف في الخطاب الإخواني بأنه محتل ويقتل الأبرياء وأشدّ تصميما على تهويد القدس، وعلى الاستيطان وسلب أراضي الفلسطينيين، يصبح من الطبيعي التساؤل مرة أخرى، عن صدقية هذه الجماعة التي امتهنت المزاورة على الآخرين، ولم تجد تبريرا لعنفها وتسميتها لوعي الأجيال، سوى القول إن الآخرين مفرطون وكافرون خائنون.

فهل تبادر الجماعة مثلا، إلى الإعلان عن منصور عباس كخارج عن الملة، مثلما كان يعلن علماء المسلمين في الثلاثينات عن كل من يبيع أرضا للاستيطان اليهودي؟ لكن أغلب الظن أن الجماعة لن تعلن، لاسيما وأن منصور عباس، بخطوته الأخيرة عبر عن براغماتية إخوانية، لا تمارس لصالح السلم الأهلي في الإقطار العربية، وإنما لصالح إستاناد قوى إما إرهابية داخل هذه الأقطار أو سياسية معادية لطموحات الشعوب في التحرر من النفوذ الأجنبي. فالدمومون في الخطاب الإخواني، هم الراحلون من زعماء الاستقلال الوطني، ومعظمهم مر على رحيله أكثر من نصف قرن.



الحالة اليمنية ..



العرب

لماذا تفشل خيارات السلام في اليمن؟

المعادلة اليمنية، ولكن ليس لوقت طويل كما هو حال الرئيس الراحل علي عبدالله صالح.

وعند محاولة تفكيك تعقيدات المشهد اليمني وقراءة مسارات الحرب والسلام ومآلاتها، يمكن القول إنه لا يبدو أن المعطيات التي تكونت خلال عشر سنوات تقريبا من سقوط نظام الرئيس علي عبدالله صالح وانهايار منظومة التوازنات التي نشأت خلال ثلاثة عقود من حكمه، قادرة على إنتاج حالة استقرار لا من خلال خلق توازنات وأحلاف جديدة ولا حتى عبر فرض سياسة أمر واقع وغلبة عسكرية كما يامل الحوثيون على سبيل المثال. وفي الواقع اليمني الراهن يتشابك العقائدي مع الجهوي والمناطق في مشهد بالغ التعقيد لم يعرفه اليمن من قبل حتى في أشد فتراته حلقة، وهو ما يفسر تناثر أحجار رقعة الشطرنج اليمنية بطريقة يصعب إعادة ترتيبها أو تحقيق نصر أو الذهاب إلى سلام من خلالها.

والذي لا يعرف تفاصيل وخلفيات المشهد اليمني، لن يرى في الظاهر إلا اصطفايين على رقعة الصراع هما "الشريعة" من جهة والحوثيون من جهة أخرى، معتقدا أن جلوس الطرفين على طاولة حوار قد ينهي المشكلة، لكن الحقيقة أن الشرعية هي أطراف عدة يدب بداخلها الخلاف السياسي والحزبي والمناطق والجهوي. والحوثيون ليسوا بأفضل حال حتى بعد تخلصهم من حليفهم القوي علي عبدالله صالح، فالحوثية كجماعة تخفي بداخلها بذور صراعات مؤجلة والمنطقة الجيوسياسية التي تسيطر عليها تضم في الحقيقة الكثير من المتناقضات والتعقيدات التي لا يمكن السيطرة عليها لوقت طويل وخصوصا ما يتعلق بالبعد المناطق والسلافي والمذهبي الذي تكرسه سلوكيات الجماعة الحوثية في تلك المناطق بقصد أو بجهد منها.

وانطلاقا من القراءة المتأنية للمعطيات السياسية والخلفيات التاريخية والثقافية للحالة اليمنية، تبدو خطط السلام التي يتم الحديث عنها كإعطاء قرص مسكن لرجل يحتضر، لديه الكثير من الأطفال المتشاكسين، حيث لا يمكن الرهان على حياة الرجل بقدر الأمل في أن يتمكن أطفاله من صنع مستقبل جديد لأسرة أنهكها الفقر والمرض والصراعات. تلك هي حال اليمن!

بالتوقف أمام الفترات التي حكم فيها الرؤساء اليمن نجد أن الرئيس الراحل علي عبدالله صالح استطاع أن يتجاوز القاعدة المعهودة في بلد وصف يوما بأن حكمه أصعب من امتطاء الليث

محاولة الإجابة على السؤال الصعب حول مآلات الحالة اليمنية وإمكانية تحقيق اختراق في مسار السلام وانتهاء الحرب التي تعصف بالبلاد منذ سبع سنوات تقريبا، أمر يحتاج للعودة قليلا إلى تفحص خلفيات الصراع اليمني وقراءة التحولات السياسية والثقافية التي شهدتها اليمن على الأقل عبر تاريخه السياسي المعاصر الذي ظل محكوما بحالة معقدة من التوازنات الدقيقة التي كرسَتْ مشهدا جامدا ومعيقا للتحولات، لكنه مانع للانزلاق نحو دوامة عنف دامية أو ما يمكن أن نسميها حربا أهلية بالمعنى الحرفي، عدا ما تطلبته ضرورات الانتقال السياسي من "عنف" في بعض المراحل أو متطلبات التبدل في مركز القيادة التي كان لا يخل في الغالب بحالة التوازن الدقيقة بين القبيلة والسلطة العسكرية والمؤسسة الدينية أو من يمثلها.

وقد برزت حالة التناغم تلك في شمال اليمن في أوضح وأنصح صورها خلال فترة الرئيس الراحل علي عبدالله صالح الذي جعل من نفسه قاسما مشتركا لكل مراكز القوى التقليدية التي نشأت على انقاض الحكم الإمامي الفردي الذي أطيح به في العام 1962 بعد سلسلة طويلة من الصراعات داخل بنيته أعادت الحياة جزئيا إلى دور القبيلة وضخّت دماء التمرد في عروق عدد من الضباط الشباب الذين تصدروا مشهد الثورة الشعبية، وشكلوا في ما بعد الضلع الثالث في مثلث السلطة التقليدية.

ويجمع الكثير من المتعمقين في المشهد السياسي اليمني على أن سر قدرة الرئيس صالح على المحافظة لأكثر من ثلاثة عقود على موقعه في سابقة غير معهودة في تاريخ ما بعد ثورة سبتمبر 1962، ناتج عن موهبته الفذة في اللعب على أوتار مراكز القوى أو ما وصفها هو بالرقص على رؤوس النعابين، حيث لم يمكث أول رئيس للجمهورية وهو عبدالله السلال أكثر من خمس سنوات، ليخلفه القاضي عبدالرحمن الأرياني في مدة رئاسة ناهزت السبعة أعوام قبل أن يطيح به انقلاب أبيض أتى بالرئيس عبدالرحمن الحمدي الذي حكم فترة تقارب الأربع سنوات فقط، قبل اغتياله وقدم أحمد العشيمي الذي لم يكمل العام حيث تم اغتياله في حادث تفجير حقيبة مفخخة، ليخلفه رئيس مؤقت هو عبدالكريم العرشي لم يكمل الشهر في السلطة.

وفي جنوب اليمن كان الصراع السياسي أكثر حدة ووضوحا في ملامحه وخلفياته، حيث أخذ طابعا أيديولوجيا سياسيا امتزج في بعض المراحل بالصراع القبلي، وتعاقب أيضا

عدد من الرؤساء سريعا على كرسي السلطة بدءا من قحطان الشعبي أول رئيس بعد الاستقلال، مكث ما يقارب العامين، ومات مقتولا، ليأتي بعده الرئيس سالم ربيع علي الذي مات معودا بعد حوالي عشر سنوات في الحكم، تصر بعدها الفصيل الأكثر يسارية في الحزب الاشتراكي اليمني بقيادة عبدالفتاح إسماعيل الذي غادر في خضم صراع بين أجنحة الحزب الاشتراكي بعد عشر سنوات كذلك، خلفه بعدها الرئيس علي ناصر محمد الذي ظل رئيسا لما يقارب ست سنوات قبل أن يخرج من دائرة السلطة في جنوب اليمن إثر الأحداث الدامية التي شهدتها العام 1986 بين فصائل الحزب.

وبالتوقف أمام الفترات التي حكم فيها الرؤساء اليمن شمالا وجنوبا، نجد أن الرئيس اليمني علي عبدالله صالح استطاع أن يتجاوز القاعدة المعهودة في بلد وصف يوما بأن حكمه أصعب من امتطاء الليث، كما أن رحيله عن السلطة بعد ذلك جاء تقريبا لنفس السبب عندما أراد التخلص من أعباء التوازنات والتقسام غير المعلن للسلطة - الثروة بين مراكز قوى شاركت في صعوده وجمعت بين سلطة القبيلة والدين وبقايا المؤسسة العسكرية القديمة التي لم يسعفه الوقت للتخلص منها وبناء مؤسسته العسكرية الخاصة به المتمثلة في الحرس الجمهوري.

وطوال التاريخ اليمني كانت فترات الاستقرار القصيرة والنسبية قائمة على نظام الأحلاف القبيلة قديما، حيث كان النظام المستقر هو ذلك الذي يستطیع الحفاظ على مصالح زعماء القبائل الرئيسية، لكن هذا النظام سرعان ما يتداعى عندما يدب الخلاف بين تلك الأحلاف وهو الأمر الذي لا يزال يلقي بظلاله حتى اليوم على الحالة اليمنية، ولكن بطرق مختلفة وأكثر تعقيدا مع دخول العامل الديني والعقائدي في معضلة الصراع الأزلي في اليمن. وقد انتهت محاولات التغلب والاستحواد في التاريخ اليمني القديم والحديث والمعاصر حيث لم ينجح أي قائد أو فصيل أو قبيلة في فرض واقع جديد على الجميع، وما حدث أحيانا هو نجاح بعض الحوالة المهرة في الإسماك بثعابين

صالح البيضاوي
صحافي يمني

محاولة الإجابة على السؤال الصعب حول مآلات الحالة اليمنية وإمكانية تحقيق اختراق في مسار السلام وانتهاء الحرب التي تعصف بالبلاد منذ سبع سنوات تقريبا، أمر يحتاج للعودة قليلا إلى تفحص خلفيات الصراع اليمني وقراءة التحولات السياسية والثقافية التي شهدتها اليمن على الأقل عبر تاريخه السياسي المعاصر الذي ظل محكوما بحالة معقدة من التوازنات الدقيقة التي كرسَتْ مشهدا جامدا ومعيقا للتحولات، لكنه مانع للانزلاق نحو دوامة عنف دامية أو ما يمكن أن نسميها حربا أهلية بالمعنى الحرفي، عدا ما تطلبته ضرورات الانتقال السياسي من "عنف" في بعض المراحل أو متطلبات التبدل في مركز القيادة التي كان لا يخل في الغالب بحالة التوازن الدقيقة بين القبيلة والسلطة العسكرية والمؤسسة الدينية أو من يمثلها.

وقد برزت حالة التناغم تلك في شمال اليمن في أوضح وأنصح صورها خلال فترة الرئيس الراحل علي عبدالله صالح الذي جعل من نفسه قاسما مشتركا لكل مراكز القوى التقليدية التي نشأت على انقاض الحكم الإمامي الفردي الذي أطيح به في العام 1962 بعد سلسلة طويلة من الصراعات داخل بنيته أعادت الحياة جزئيا إلى دور القبيلة وضخّت دماء التمرد في عروق عدد من الضباط الشباب الذين تصدروا مشهد الثورة الشعبية، وشكلوا في ما بعد الضلع الثالث في مثلث السلطة التقليدية.

ويجمع الكثير من المتعمقين في المشهد السياسي اليمني على أن سر قدرة الرئيس صالح على المحافظة لأكثر من ثلاثة عقود على موقعه في سابقة غير معهودة في تاريخ ما بعد ثورة سبتمبر 1962، ناتج عن موهبته الفذة في اللعب على أوتار مراكز القوى أو ما وصفها هو بالرقص على رؤوس النعابين، حيث لم يمكث أول رئيس للجمهورية وهو عبدالله السلال أكثر من خمس سنوات، ليخلفه القاضي عبدالرحمن الأرياني في مدة رئاسة ناهزت السبعة أعوام قبل أن يطيح به انقلاب أبيض أتى بالرئيس عبدالرحمن الحمدي الذي حكم فترة تقارب الأربع سنوات فقط، قبل اغتياله وقدم أحمد العشيمي الذي لم يكمل العام حيث تم اغتياله في حادث تفجير حقيبة مفخخة، ليخلفه رئيس مؤقت هو عبدالكريم العرشي لم يكمل الشهر في السلطة.

وفي جنوب اليمن كان الصراع السياسي أكثر حدة ووضوحا في ملامحه وخلفياته، حيث أخذ طابعا أيديولوجيا سياسيا امتزج في بعض المراحل بالصراع القبلي، وتعاقب أيضا